**نموذج جديد للحوكمة العالمية: المجلس العالمي للتعاون والاستشارة (GCAC)**

**المقدمة: لماذا نحتاج نهجًا جديدًا؟**  
تأسّست منظمة الأمم المتحدة (الأمم المتحدة) عقب الحرب العالمية الثانية على أمل منع نشوب نزاعات مستقبلية وتعزيز التعاون الدولي وحماية حقوق الإنسان. وبعد ما يقارب ثمانية عقود، بات من الواضح أنه رغم بعض النجاحات البارزة التي حقّقتها الأمم المتحدة، إلا أنها أصبحت متزايدة inefficiency في عملها وتتسم بالتسييس والقدم في آلياتها. وتنظر كثير من الدول، سواء الكبيرة أو الصغيرة، إلى الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة عديمة التأثير وغير قادرة على التعامل بفاعلية مع الأزمات العالمية الكبرى، في حين ينتقدها آخرون باعتبارها منظمة عالمية تسعى لتقويض السيادة الوطنية وفرض سياسات موحّدة على دول مختلفة ثقافيًا وسياسيًا.

يردّ هذا المقترح الخاص بـ«المجلس العالمي للتعاون والاستشارة» (GCAC) على تلك الانتقادات من خلال إنشاء نموذج أكثر بساطة وشفافية ولا مركزية للحوكمة العالمية، يقوم على المشاركة الطوعية واحترام السيادة والتعاون العملي. وعلى عكس الأمم المتحدة، سيعمل GCAC كهيئة استشارية وغير قسرية للاستجابة للأزمات، بحيث لا تُجبَر أي دولة على الامتثال، بل تتمّ تحفيزها على المشاركة عبر مزايا واضحة ودعم ملموس.

**الانتقادات الموجّهة للأمم المتحدة**

1. **الانحياز والفساد**  
   إحدى أكثر الانتقادات شيوعًا تجاه الأمم المتحدة هي انحيازها السياسي وقابليتها للفساد.
   * **انحياز منهجي**: يتجلى في التركيز غير المتوازن للأمم المتحدة على إسرائيل، عبر تاريخ طويل من القرارات التي تدينها في مقابل التغاضي عن انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان في مناطق أخرى من العالم، ما يدل على أن الأجندات السياسية توجّه تحرّكاتها.
   * **فضائح الفساد**: تورّطت العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج النفط مقابل الغذاء، في فضائح فساد، الأمر الذي أضعف مصداقية المنظمة وأدّى إلى سوء إدارة للأموال المخصصة للبرامج الأساسية.
2. **عدم الفاعلية في منع النزاعات**  
   رغم أن تأسيس الأمم المتحدة جاء بهدف منع الحروب، إلا أنها فشلت إلى حد كبير في وقف نزاعات بارزة، مثل:
   * **رواندا (1994)**: عجزت الأمم المتحدة عن التحرّك الحاسم خلال الإبادة الجماعية، ما أسفر عن مقتل ما يقارب مليون شخص.
   * **سوريا (منذ 2011)**: على الرغم من سنوات الحرب الأهلية والأزمات الإنسانية، عجزت الأمم المتحدة عن التوصل إلى سلام دائم.
   * **أوكرانيا (منذ 2022)**: لعبت الأمم المتحدة دورًا محدودًا في التعامل مع أحد أكبر النزاعات الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية.
3. **تقويض السيادة الوطنية**  
   غالبًا ما يُنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها تروّج لأجندة عالمية تضعف السيادة الوطنية من خلال:
   * فرض سياسات على الدول الأعضاء عبر اتفاقيات غير ملزِمة تتحوّل لاحقًا إلى مؤثر في التشريعات المحلية.
   * الترويج لأطر دولية، مثل أجندة 2030، التي يرى فيها كثيرون محاولة لفرض معايير اجتماعية واقتصادية وبيئية موحّدة دون مراعاة السياقات الوطنية المختلفة.
4. **عدم الكفاءة البيروقراطية**  
   تُعد البيروقراطية المترهلة للأمم المتحدة عائقًا رئيسيًا أمام التحرّك الفعّال.
   * **بطء اتخاذ القرار**: كثيرًا ما تستغرق القرارات الحيوية شهورًا أو سنوات لاعتمادها، ما يجعل الأوضاع الميدانية تتفاقم أو تتغيّر قبل صدور القرار.
   * **ارتفاع التكاليف التشغيلية**: جزء كبير من ميزانية الأمم المتحدة يُنفق على النفقات الإدارية بدلًا من تقديم المساعدات أو التدخّل المباشر.

**المجلس العالمي للتعاون والاستشارة (GCAC): إطار عمل جديد**

**الأهداف الأساسية**  
يهدف GCAC إلى صياغة نموذج أكثر فاعلية وعدلًا وشفافية للحوكمة العالمية عبر التركيز على:

1. **التعاون الطوعي**: تشارك الدول في المبادرات باختيارها، من دون إكراه، مع ضمان احترام سيادتها.
2. **الاستقلالية الإقليمية**: تتولّى المجالس الإقليمية إدارة القضايا المحلية، ما يخفّف العبء عن الهيئة العالمية المركزية.
3. **الشفافية والمساءلة**: تخضع كافة العمليات لعمليات تدقيق مستقلة وتقارير علنية.
4. **الاستجابة الفعّالة للأزمات**: صُمّم GCAC للاستجابة السريعة للأزمات العالمية عبر فرق عمل متخصصة وقوات حفظ سلام وفق معايير صارمة للنشر.

**هيكلية GCAC**

1. **مجالس التعاون الإقليمي (RCCs)**  
   يعمل GCAC عبر ستة مجالس تعاون إقليمية:
   1. إفريقيا
   2. آسيا
   3. أوروبا
   4. الأميركيتان
   5. الشرق الأوسط
   6. أوقيانوسيا

**دور المجالس الإقليمية (RCCs):**

* 1. إدارة الحوكمة المحلية والتنمية الاقتصادية وحل النزاعات ضمن نطاقها الإقليمي.
  2. التنسيق مع GCAC في القضايا العابرة للحدود والعالمية التي تستلزم تعاونًا أوسع.

**التصويت في المجالس الإقليمية (RCCs):**

* 1. تتطلب القرارات عتبة مزدوجة: أغلبية الدول + أغلبية السكان في المنطقة، لضمان تمثيل عادل.

1. **المجلس العالمي للاستشارة والعمل (GAAC)**  
   يُعد GAAC الهيئة المركزية المسؤولة عن اتخاذ القرارات العالمية والتنسيق العام.
   1. **التشكيل**: يضم مندوبين عن المجلس التنفيذي لكل مجلس تعاون إقليمي (RCC).
   2. **القيادة الدورية**: تضمن عدم هيمنة أي دولة أو منطقة على أعمال المجلس.

**القرارات شبه الملزمة (Semi-Binding Resolutions):**

* 1. في القضايا ذات الأهمية العالمية (مثل الأوبئة والإرهاب والطوارئ المناخية)، يمكن لـGAAC إصدار قرارات شبه ملزمة عبر تصويت بأغلبية خاصة (مثل 70% من الأعضاء).
  2. تستطيع الدول الانسحاب من تنفيذ تلك القرارات، ولكنها ستخسر في المقابل بعض مزايا GCAC، مثل التمويل أو المساعدة التقنية.

1. **فرق تنسيق الأزمات (CCTFs)**  
   هي وحدات مؤقتة تُشكَّل للتعامل مع أزمات محددة.
   1. **التفعيل**: يتم عبر تصويت GAAC أو بناءً على طلب من مجلس تعاون إقليمي (RCC).
   2. **التشكيل**: تتكوّن من خبراء ومسؤولين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
   3. **مدة محددة**: تعمل بولاية مؤقتة مع أهداف واضحة ومعايير للخروج في الوقت المناسب.
2. **قوة الاستقرار العالمية (GSF)**  
   تمثّل قوة حفظ سلام طوعية تهدف إلى منع النزاعات أو احتوائها.
   1. **معايير النشر:**
      * لا تُنشر إلا بموافقة الدولة المضيفة أو بأغلبية خاصة من GAAC في حال الأزمات العابرة للحدود.
   2. **الهيكل:**
      * تتكون من قوات تساهم بها الدول الأعضاء طوعًا.
      * تُدار بشكل مشترك بين GAAC والمجلس الإقليمي المعني.
   3. **استراتيجية الخروج:**
      * تنتهي مهمة النشر عند تحقيق معايير محددة للسلام والاستقرار.

**ضمان المساءلة والشفافية**

1. **عمليات تدقيق مستقلة:**
   * تُدقّق كافة أنشطة GCAC سنويًا بواسطة جهة مستقلة، وتُنشر تقاريرها للعموم.
2. **تقارير علنية:**
   * تتيح المنصات الإلكترونية تحديثات فورية حول عمليات GCAC وتمويله وجهوده في الاستجابة للأزمات.
3. **المشاركة المدنية:**
   * يمكن لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجمهور حضور جلسات GCAC وتقديم ملاحظات.

**التصدي للقضايا الرئيسية**

1. **تعزيز آليات الامتثال**
   * **تعزيز المساءلة العامة والضغط المعنوي:**
     + إدخال بطاقات قياس امتثال علنية، بحيث يتم الإبلاغ علنًا عن مدى التزام كل دولة بقرارات GCAC وترتيبها عالميًا، ما يؤثر في سمعتها الدولية.
     + إنشاء منتدى الامتثال العالمي، حيث يمكن للدول شرح أسباب عدم امتثالها أو اقتراح حلول بديلة. ويساهم هذا في ممارسة ضغوط علنية لتبرير المواقف.
   * **إشراك الفاعلين من غير الدول:**
     + تشجيع الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على محاسبة الدول من خلال ربط الشراكات مع القطاعين الخاص والمدني بسجل الامتثال لتلك الدول.
     + تطوير شبكة شراكة عالمية تُمنح فيها الشركات والمنظمات غير الحكومية، الملتزمة بأهداف GCAC (مثل العمل المناخي)، اعترافًا رسميًا وحوافز.
   * **آليات المشاركة الاختيارية المحفّزة:**
     + إضافةً إلى فقدان بعض الامتيازات، يمكن للدول التي تمتثل لمبادرات أساسية الحصول على وصول تفضيلي للشراكات التجارية والمنح التنموية أو برامج الدعم التقني التي يقدمها GCAC.
     + توفير مسار للعودة: تستطيع الدول التي تنسحب من القرارات شبه الملزمة إعادة الانضمام لاحقًا عند استيفاء معايير محددة دون التعرّض لعقوبات طويلة الأمد، بما يبقي الباب مفتوحًا أمام امتثال مستقبلي.
2. **توضيح تعريف الأزمات**
   * **لجنة تقييم الأزمات المستقلة (ICAP):**
     + تشكيل لجنة خبراء مستقلة ومحايدة تضم علماء واقتصاديين وقادة إنسانيين لتقييم الأزمات المحتملة وفق معايير محددة مسبقًا.
     + تكون توصيات اللجنة استشارية، لكنها تشكّل مرجعًا أساسيًا لـRCCs وGAAC عند التصويت على إعلان حالة أزمة.
   * **مؤشر شدة الأزمات (CSI):**
     + تطوير مؤشر لقياس شدة الأزمات استنادًا إلى عوامل قابلة للقياس (مثل عدد الوفيات والأثر الاقتصادي والانتشار الجغرافي).
     + إذا تجاوزت الأزمة عتبة معيّنة في المؤشر، يتم تلقائيًا تفعيل تصويت عاجل في GAAC، ما يضمن سرعة الاستجابة.
   * **عملية إعلان الطوارئ السريعة:**
     + في الحالات الملحّة، يمكن لأي مجلس RCC تفعيل مسار إعلان طارئ، يتطلّب أغلبية بسيطة فقط في GAAC.
     + يتيح هذا الإعلان المؤقت تفويضًا سريعًا لفريق تنسيق الأزمات (CCTF) إلى حين إجراء تصويت رسمي.
3. **الانتقال من الأمم المتحدة**
   * **السياق التاريخي والتطور:**
     + إبراز أوجه الشبه بين الانتقال المقترح لـGCAC والتطور الذي جرى من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة، والتأكيد على أن هياكل الحوكمة العالمية يجب أن تتكيف مع احتياجات العالم المتغيّرة.
     + توضيح كيف يبني GCAC على نجاحات الأمم المتحدة ويعالج في الوقت ذاته مواضع الخلل، مما يجعله خطوة طبيعية تالية في إطار التعاون العالمي.
   * **التوعية الجماهيرية:**
     + إعداد حملة شاملة للتثقيف العام على مستوى العالم لتعريف الناس بهيكل GCAC وفوائده وكيف يختلف عن الأمم المتحدة.
     + استخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والشراكات مع المؤسسات التعليمية للوصول إلى جمهور واسع وتعزيز التأييد العام.
   * **الانتقال المرحلي وتوازي الهياكل:**
     + في البداية، يعمل GCAC بالتوازي مع الأمم المتحدة، مع التركيز على مجالات محددة أخفقت الأمم المتحدة فيها، مثل العمل المناخي ومواجهة الأوبئة.
     + مع إثبات GCAC لفاعليته، يمكن للدول طوعًا تحويل مزيد من المسؤوليات من الأمم المتحدة إلى GCAC.
   * **لجنة انتقالية:**
     + تشكيل لجنة انتقالية مكوّنة من دبلوماسيين وخبراء في الأمم المتحدة ومؤسسي GCAC لإدارة عملية الانتقال.
     + تتولى هذه اللجنة تحديد وظائف الأمم المتحدة الأساسية التي يجب نقلها، والتفاوض مع هيئات الأمم المتحدة، وضمان استمرارية العمليات العالمية الضرورية خلال فترة التحوّل.
   * **إشراك أصحاب المصالح الرئيسيين مبكرًا:**
     + إشراك القوى الكبرى والكتل الإقليمية والفاعلين المؤثرين من غير الدول في تصميم GCAC وتنفيذه منذ البداية لضمان تمثيل مصالحهم.
     + إجراء برامج تجريبية على مستوى الأقاليم لبناء الثقة وإثبات المنافع الملموسة قبل توسيع النطاق.
   * **التأكيد على التكامل لا الإحلال:**
     + طرح GCAC بوصفه هيئة مكملة بدلاً من أن يكون بديلًا جذريًا للأمم المتحدة، مع التركيز على المجالات التي أخفقت فيها الأمم المتحدة أو أصبحت راكدة.
     + في نهاية المطاف، يمكن إتاحة مسار اندماجي للأمم المتحدة مع GCAC، يسمح لها بتبنّي النماذج الناجحة في GCAC.
4. **تأمين التمويل المستدام**
   * **نظام مساهمات متدرّج:**
     + اعتماد نظام مساهمات يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، مع مراعاة مرونة للدول الأقل دخلًا.
     + بإمكان الدول الأكثر ثراءً اختيار شرائح أعلى من المساهمات مقابل نفوذ أكبر في قرارات التمويل لمشاريع محددة.
   * **آليات تمويل مبتكرة:**
     + **ضريبة دولية مصغّرة على المعاملات المالية**: فرض ضريبة بسيطة (مثل 0.01%) على المعاملات المالية الدولية قد يولّد إيرادات كبيرة مع الحفاظ على حد أدنى من الأثر على كل معاملة.
     + **شراكات مع القطاع الخاص**: تشجيع شراكات مع شركات تتوافق مع المعايير الأخلاقية ومع جهات خيرية راغبة في الإسهام في القضايا العالمية.
   * **الشفافية في التخصيص:**
     + إنشاء لوحات تحكم مالية آنية تُظهر كيفية تخصيص الأموال وإنفاقها، لبناء الثقة بين الدول الأعضاء والجمهور.
     + إجراء عمليات تدقيق مستقلة بشكل دوري لضمان المساءلة ومنع الفساد.
5. **الموازنة بين الأولويات الإقليمية والعالمية**
   * **بروتوكولات للتنسيق الإقليمي-العالمي:**
     + وضع بروتوكولات تنسيق واضحة تُلزِم المجالس الإقليمية (RCCs) باستشارة GAAC عندما تؤثر إجراءاتها الإقليمية في مناطق أخرى أو في الأولويات العالمية.
     + إنشاء فرق عمل مشتركة للقضايا العابرة للأقاليم، على أن تتشارك قيادتها بين المجلس الإقليمي المعني وGAAC.
   * **الحوافز للتعاون عبر الأقاليم:**
     + تقديم تمويل إضافي ودعم تقني للمجالس الإقليمية (RCCs) التي تتعاون في مبادرات عابرة للأقاليم.
     + تسليط الضوء على قصص النجاح عبر جوائز دولية وتغطية إعلامية، بما يعزّز من سمعة المجالس الإقليمية المشاركة.
6. **معالجة اختلال موازين القوى**
   * **تصويت موزون بضوابط**:
     + الإبقاء على نظام العتبة المزدوجة للتصويت (أغلبية الدول + أغلبية السكان) في المجالس الإقليمية مع وضع حد أقصى للسكان يمنع هيمنة الدول ذات التعداد السكاني الضخم.
     + في قرارات GAAC، يُشترط تأييد ما لا يقل عن ثلاثة مجالس إقليمية لأي قرار شبه ملزم، لضمان توافق إقليمي واسع.
   * **قيادة دورية مع تمثيل عادل**:
     + مواصلة نظام القيادة الدورية، مع ضمان تولي الدول الأصغر والأقل نفوذًا مناصب القيادة بصورة دورية.
     + إنشاء مجلس استشاري للقيادة لتوجيه القادة ومنع اتخاذ قرارات أحادية الجانب.
7. **البرامج التجريبية**
   * **برامج تجريبية إقليمية**:
     + البدء ببرامج تجريبية في مناطق أو مجالات محددة (مثل التغير المناخي في أوقيانوسيا أو الاستجابة للأوبئة في إفريقيا).
     + الاستفادة من الدروس المستخلصة لتطوير نموذج GCAC قبل تعميمه على المستوى العالمي.
   * **مبادرات متخصصة**:
     + إطلاق مبادرات GCAC الأولى حول قضايا عالمية غير مثيرة للجدل (مثل الإغاثة في حالات الكوارث، والحصول على مياه نظيفة) لكسب نجاح مبكر ومصداقية.

**الخاتمة**

يقدّم «المجلس العالمي للتعاون والاستشارة» (GCAC) بديلًا جريئًا وعمليًا في آنٍ معًا لمنظمة الأمم المتحدة، إذ يعالج الكثير من الانتقادات الموجّهة للنظام الحالي ويطرح مقاربة جديدة للحوكمة العالمية. ومن خلال التركيز على المشاركة الطوعية والاستقلالية الإقليمية والشفافية، يسعى GCAC إلى تعزيز تعاون حقيقي يحترم في الوقت ذاته سيادة الدول وتنوعها.

غير أنّ نجاح GCAC يعتمد على مواجهة تحديات رئيسة، مثل ضمان الامتثال وتعريف الأزمات بصورة موضوعية وتأمين تمويل مستدام وإدارة توازنات القوى. وبواسطة التخطيط الدقيق والتنفيذ المرحلي وإشراك الأطراف المعنية على نطاق واسع، يمكن لـGCAC أن يتطوّر ليصبح نموذجًا موثوقًا وفعّالًا في الحوكمة العالمية.

ومع تركيزه على القدرة على التكيّف والمساءلة واحترام السيادة، لا يمثّل GCAC مجرد بديل للأمم المتحدة، بل تطورًا ضروريًا في كيفية تعاون الدول لمواجهة التحديات العالمية المشتركة.

Top of Form

Bottom of Form